حوليات آداب عين شمس (عدد خاص ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

# شواهد ابن مالك من الحديث الشريف في باب شرح الكلمة والكلام

**شريف شعبان الشرقاوي***

باحث بالدكتوراه بجامعة عين شمس- محاضر بمؤسسة قطر وبالجامعة الكندية في دبي سابقا

## المستخلص

يعد النقاش في قضية أصول النحو العربي من القضايا الكبرى في الدراسات اللغوية، ولقد أسهم ابن مالك بتصيفاته وآرائه في هذه القضية خاصة في مسألة الاستشهاد بالحديث الشريف في الانتصار لرأي أو التأكيد على قاعدة مشهورة، من ثم تهدف هذه الدراسة إلى جمع استشهادته بالحديث الشريف في أول الأبواب النحوية الموسومة بتعريف الكلمة والكلام كمثال تطبيقي من كل تصنيفاته ثم دراسة هذه الشواهد دراسة تحليلية من خلال المنهج التحليلي لنستكشف كيفية توظيفها في التدليل على الرأي أوالقاعدة، والمقصد الأعلى هو الوصول إلى تصور ابن مالك عن الاستشهاد بالحديث الشريف في التقعيد النحوي.

سوف يشتمل هذا البحث على المقدمة ثم التوطئة وتشمل: تعريف الشاهد لغة وإصطلاحا ثم المرور على أغراض الاستشهاد والاحتجاج في اللغة وبعدها ينتقل الباحث إلى مناقشة شواهد الحديث الشريف الواردة في هذا الباب باب شرح الكلمة والكلام والذي يشتمل على: أولا: تعريف الكلمة عند ابن مالك، ثانيا: اشتراط القصد في الكلام، ثالثا: جواز الإسناد إلى الجمل باعتبار مجرد اللفظ، رابعا: نون التوكيد تلحق الفعل الماضي وضعًا المستقبلَ معنًى، خامسا: الفعل الماضي – الواقع صفة لنكرة عامة – يحتمل الاستقبال، ثم التوصيات والخاتمة التي تتوصل إلى أن استشهاد ابن مالك في كتاباته بالحديث الشريف هو توسعة لغوية، لأنه يضيف إلى اللغة دلالات وتراكيب جديدة مع أبعاد اجتماعية وثقافية تحملها نصوص الحديث الشريف، لأن القواعد النحوية والأراء مؤيدة أو مرفوضة بميراث ضخم من الشواهد النثرية والشعرية إلا أن التوسعة بشواهد الحديث الشريف لها أبعاد ثقافية أخرى.

## الكلمات المفتاحية:

شواهد الحديث- ابن مالك – تعريف الكلمة والكلام.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

**المقدمة:**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد، يرتقي ابن مالك بين علماء النحو واللغة لمكانة متميزة أهلته لها جهوده في تيسير هذه العلوم وترتيبها للمتعلمين، وقد أبدع في هذا الباب وفاق أقرانه ولداته، ولعل إخلاصه في عمله ودقته كانت السبب الذي جعل متعلمي اللغة والنحو يدرسون من مصنفاته ومنظوماته، ولم يتوقف عطائه على هذا الأمر بل امتد لنواح أخرى من الإبداع تمثلت إحداها في الاستشهاد الغزير بالحديث النبوي الشريف في القضايا النحوية واللغوية التي يتعرض لها، وقد ظهرت جهوده جلية في كتابه: شواهد التوضيح والتصحيح لمُشكلات الجامع الصحيح الذي خصصه للتوجيه النحوي للمشكل من الحديث في صحيح البخاري، ومن هنا برزت فكرة تتبع ابن مالك في باقي تصنيفاته المشروحة والمنظومة لنرى هل تطور أمر الاستشهاد بالحديث مع ابن مالك فصار ذلك منهجا عاما ينتهجه في كل كتاباته ومصنفاته أو توقف الاستشهاد بالحديث الشريف على كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمُشكلات الجامع الصحيح، لذا اختار الباحث أول الأبواب في تصنيفاته النحوية باب شرح الكلمة والكلام ليوضح منهجه في الاستشهاد بالحديث الشريف في قضاياه و مسائله.

**التوطئة:**

**الشاهد لغة:**

جاء في العين وتهذيب اللغة والمخصص ولسان العرب أن الشاهد هو من يشهد على شخص بدليل:" وقد شهد عليّ فلانٌ بكذا شَهادةً، وهو: شاهد وشهيد"[١] ، وفي الصحاح" شهده شُهوداً: أي حَضَرَه، فهو شاهدٌ. وقومٌ شُهودٌ، أي حُضورٌ، وهو في الأصل مصدرٌ... وشَهد له بكذا شَهادةً، أي أدَّى ما عنده من الشهادة، فهو شاهد... وأشْهَدْتُهُ على كذا فَشَهدَ عليه، أي صار شاهِداً عليه"[٢] ، وقد جمع أحمد بن فارس ما سبق تحت حقل دلالي واحد وهو أن" الشين والهاء والدال أصل يدل على حضور وعلم وإعلام، لا يخرج شيء من فروعه عن الذي ذكرناه"[٣]، والحضور والعلم والإعلام تشير لإقامة الدليل على واقعة محددة يصدق حدوثها.

**الشاهد اصطلاحا:**

النصوص مثل" قيل لأعرابيّ: أتهمز إسرابيل؟ قال: إني إذا لرجل سوء؛ قيل له: أتجرّ فلسطين؟ قال: إني إذا لقويّ. وقيل لآخر: أتهمز الفارة؟ فقال: الهرّة تهمزها" [٤] فالعربي لم يدرك مصطلح الجر أو الهمز لأنها صناعة النحوي المتأخر وفنه ومنطقه لفهم كيفية عمل اللغة، لذا يؤصل الجاحظ للشاهد بقوله:" ولم أر غاية النحويين إلّا كل شعر فيه إعراب، ولم أرَ غاية رواة الأشعار إلا كل شعر فيه غريب أو معنى صعب يحتاج إلى الاستخراج، ولم أر غاية رواة الأخبار إلّا كل شعر فيه الشاهد والمثل"[٥] وهنا قيد الجاحظ غاية النحاة من الشعر العربي بالإعراب أمل غير ذلك من أشعار العرب فليس مقصدا للنحاة، بذلك كانت للنحاة فنونهم الخاصة التي لم تنتشر للعامة من الناس.

الاستشهاد هو أن يورد البيت من الشعر أو البيتين أو أكثر في خلال الكلام المنثور مطابقا لمعنى ما تقدم من النثر، ولا يشترط فيه أن ينبه عليه بـ"قال" ونحوه كما يشترط في الاستشهاد بآيات القرآن والأحاديث النبوية، فإن الشعر يتميز بوزنه وصيغته عن غيره من أنواع الكلام فلا يحتاج إلى التنبيه عليه [٦].

وبتفصيل الأمر حول الشواهد وقواعد الاحتجاج بها، كانت القوانين مستنبطة من طائفة من كلام العرب الذين لم تفسد سلائقهم. وفوق كلامهم القرآن الكريم بجميع قراءاته الصحيحة السند إلى العرب المحتج بهم. ثم ما صح أنه كلام الرسول صلى الله عليه وسلم

نفسه أو أحد الرواة من الصحابة. ثم نثر العرب وشعرها في جاهليتها بشرط الاطمئنان إلى أنهم قالوه باللفظ المروي، ويلي ذلك كلام الإسلاميين الذين لم يشوه لغتهم الاختلاط ثم جعلوا منتصف المئة الثانية للهجرة حداً للذين يصح الاستشهاد بشعرهم من الحضريين؛ فإبراهيم بن هرمة المتوفى سنة "١٥٠هـ" آخر من يصح الاستشهاد بشعرهم، وبشار بن برد أول الشعراء المحدثين الذين لا يحتج بشعرهم على متن اللغة وقواعدها. وعلى هذا يؤتى بشعر المتأخرين من فحول الشعراء للاستئناس والتمثيل لا للاحتجاج. أما في البادية فقد امتد الاستشهاد بكلام العرب المنقطعين فيها حتى منتصف المئة الرابعة للهجرة[٧].

يقول ا.د. شوقي ضيف عن قبول الشاهد الواحد في نحو الكوفة تأسيسا لقاعدة،" كانت الكوفة تقبل كل ما يروى عنهم، حتى لربما بنت على الشاهد الواحد قاعدة غير صحيحة. وهي حقا قد تتوسع في القياس على نحو ما رأينا عند الفراء أحيانا من بنائه قاعدة دخول اللام على خبر كأن لشاهد واحد سمعه. ولكن ليس معنى ذلك أنها كانت تصنع ذلك بكل شاهد، بل لقد كانت تتكاثر الشواهد أحيانا، وترفض القاعدة والقياس على نحو ما رفض الفراء إمامها الحقيقي إعمال إن النافية. وأدْخَلُ من ذلك في الغلط على الكوفة ونحاتها ما تحدثنا عنه في الفصل الخاص بنشأة نحوها مما يقال عنها من أنها تعتد بالقراءات، بينما كانت البصرة كثيرا ما تعدل عن هذا الاعتداد"[٨]. وجدير بالذكر أن فكرة الاستشهاد والاحتجاج كانت تعتمد التصحيح والقبول الجزئي دون السياقى أي دون النظر لسياق الحديث الذي قيل فيه أو سياق النص المستشهد به بالنسبة لنص الحديث كاملا، وذلك يتوافق مع ما أشار إليه الحاجظ من اهتمام النحاة بشواهد الشعر التي فيها إعراب إلا أن ذلك كله لم يوضح فكرة السياق بشقيه اللغوي وغير اللغوي، لذا لم تكن تظهر نظرية السياق -المتعلقة بالشاهد -متكاملة المعالم في الدرس النحوي، كما هي الآن في الدراسات اللغوية الحديثة، لأن النحاة اعتمدوا على السياق اللغوي بمعناه الضيق المتمثل في الشاهد النحوي أو التركيب في بيان الوظيفة النحوية، وعند تعذر ظهور العلامة الإعرابية اعتمدوا على قرائن أخرى تشير إلى تلك الوظيفة. مع عدم إغفال أنّ بعض النحاة اهتموا بسياق النص بالمفهوم الحديث، ومنهم الفراء (ت ٢٠٧ هـ) الذي عدّ القرآن نصا واحداً، ونظر إلى القراءة القرآنية على أنها جزء من سياق النص، ويتمثل هذا أيضا في ابن السيد (ت٥٢١ هـ) الذي درس شواهد أدب الكاتب المفردة من خلال إعادتها إلى نصها [٩].

**أغراض الاستشهاد والاحتجاج.**

يؤسس الجاحظ للاستشهاد والاحتجاج في صوره الأولى فيقول:" يتنوع كلام الناس فيقع في طبقات، كما أن الناس أنفسهم في طبقات، فمن الكلام الجزل والسخيف والمليح والحسن والقبيح والسميح والخفيف والثقيل، وكله عربي، وبكل قد تكلموا، وبكل قد تمادحوا وتعايبوا" [١٠] ثم يفصل الجاحظ بقوله: "وأنا أقول إنه ليس في الارض كلام هو أمتع ولا أنفع ولا آنق ولا ألذ في الأسماع ولا أشد اتصالا بالعقول السليمة ولا أفتق للسان ولا أجود تقويما للبيان من طول استماع حديث الاعراب الفصحاء العقلاء والعلماء البلغاء وقد أصاب القوم في عامة ما وصفوا [١١] إذا قد يكون الاستشهاد بكلام العرب الفصحاء للمتعة أو للنفع أو للتأنق أو للتلذذ في الأسماع أو لتفتق اللسان أو لتقويم البيان وهذا النص شامل يشمل الاستشهاد اللغوي بعامة والنحوي بخاصة. وتتوافر النقول على هذه الأغراض فمنها ما روي عن تعلم الكسائي النحو على كبر بعد لحنه أمام بعض الناس فطلب النحو " ثم خرج إلى البصرة فلقي الخليل وجلس في حلقته، فقال له رجل من الأعراب: تركت أسد الكوفة وتميمها وعندها الفصاحة وجئت إلى البصرة؟! فقال للخليل: من أين أخذت علمك هذا؟ قال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبرا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ، فلم يكن له هم غير البصرة والخليل"[١٢]. وهناك دافع آخر

للاستشهاد وهو ما ذهب إليه ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح حيث استخدم الاستشهاد والاحتجاج لتخريج ما ورد في الجامع الصحيح من مشكلات. وكذلك من الدوافع ما أراده ابن السكيت بأن يعالج الاستشهاد داءًا كان قد استشرى في لغة العرب والمستعربة، وهو داء اللحن والخطأ في الكلام، فعمد إلى أن يؤلف كتابه، ويضمنه أبوابًا يمكن بها ضبط جمهرة من لغة العرب، وذلك بذكر الألفاظ المتفقة في الوزن الواحد مع اختلاف المعنى، أو المختلفة فيه مع اتفاق المعنى، وما فيه لغتان أو أكثر، وما يعلُّ ويصحح، وما يهمز، وما لا يهمز، وما يشدد، وما تغلط فيه العامة [١٣].

**باب شرح الكلمة والكلام :**

**أولا: تعريف الكلمة عند ابن مالك:**

يقول ابن مالك [١٤] بأن الكلمة لفظٌ مستقلٌ دالٌ بالوضع تحقيقا أو تقديرا، أو منويٌ معه، كذلك وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ. وشرحها ابن مالك بأن الكلمة عبارة عن كلام تام كقوله تعالى: " وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا [١٥] " وكقوله عليه السلام: " الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ [١٦]"، وعن اسم وحده، أو فعل وحده، أو حرف وحده. وهذا هو المصطلح عليه في النحو، وإياه قصد من تعرض لحد الكلمة [١٧]، وقلما يوجد في عبارة المتقدمين لفظة، بل الموجود في عباراتهم لفظ، كقول سيبويه في الباب الذي ترجمته [١٨] : " واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين"... ولم يقل اختلاف اللفظتين، فتصدير حد الكلمة بلفظة مخل ومخالف للاستعمال المشهور، بخلاف تصديره بلفظ" [١٩].

ويتفق ابن مالك مع سيبويه في أن الكلامُ ما تَضَمن من الكَلِم إسنادا مُفيدًا مَقصُودًا لذاته [٢٠] وأشار ابن مالك إلى أن سيبويه لا يرى الخطأ كلامًا لخوه من القصد، ويؤيد رأيه قوله صلى الله عليه وسلم: " كَلَامُ ابْنِ آدَمَ كُلُّهُ عَلَيْهِ لَا لَهُ إِلَّا ما كَانَ أَمْرًا بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهْيًا عَنْ مُنْكَرٍ، أَوْ ذِكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى"[٢١]، فبين أن كل ما سوى هذه الثلاثة من كلام ابن آدم عليه، أي يؤاخذ به، وليس الخطأ أحد هذه الثلاثة، ولا يؤاخذ به لقوله تعالى: (وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ)[٢٢]، فليس بكلام، ولذلك لم يعتد بقول الذي غلبه الفرح فقال مخطئًا: "اللَهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ" [٢٣]، بل عذره الرسول صلى الله عليه وسلم فقال " أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الفَرَحِ"[٢٤] فإن أطلق على الخطأ كلام فعلى سبيل المجاز. وقد صرح سيبويه وغيره من أئمة النحويين بأن ما لم يفد ليس بكلام [٢٥].

ويسير ابن مالك في هذا التعريف مع من سبقه كالزمخشري إلا أنه استبدل في تعريف الزمخشري اللفظة الدالة باللفظ الدال [٢٦] ويعرفها السكاكي (المتوفى: ٦٢٦هـ) بأنها" الكلمة هي اللفظة الموضوعة للمعنى مفردة [٢٧]، وقد تعقب ابن الحاجب الزمخشري في تعريفه ومن تبعه بقوله:" الأولى أن يقال: اللفظ الدال، لأن قوله: اللفظة، إما أن يريد به اللفظ باعتبار حقيقته من غير قصد إلى متميز منه كالضرب، وإما أن يريد المتميز منه كالضربة. فإن أراد الأول فليس بمستقيم، لأن اللفظة كالضربة، فكما لا تطلق الضربة على معنى الضرب، فكذلك لا تطلق اللفظة على معنى اللفظ. وإن أراد به معنى الضرب فليس بمستقيم، لأنه لابد من تحقق تميزها كتميز مدلول الضربة والجلسة"[٢٨]، وعلق ابن هشام (المتوفى : ٧٦١هـ) على هذه المسألة مشيرا لحذف الكلمة و تقدير المحذوف بقوله:" وقول بعض العصريين في قول ابن الحاجب الكلمة لفظ أصله الكلمة هي لفظ، ومثله قول ابن عصفور في شرح الجُمل: إنه يجوز في زيدُ هوَ الفاضلُ أن يحذف"[٢٩] إلا أن السيوطي لم يرجح في تعريفه للكلمة أي مما سبق بل ذكر الآراء بعامة فالكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وقيل: لفظ وضع لمعنى مفرد، وقيل: هي اللفظ الموضوع للمعنى

مفردا"[٣٠]. ثم سار على أثر هؤلاء العلماء في تعريف المتأخرين مثل أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ) [٣١] وا. عباس حسن حيث يقول بأن اللفظة الواحدة التى تتركب من بعض الحروف الهجائية، وتدل على معنى جزئي؛ أيْ: "مفرد". فإن لم تدل على معنى عربي وُضِعت لأدائه فليست كلمة، وإنما هي مجرد صوت [٣٢]، ويقول أحمد فارس في مقدمة لسان العرب " فإن هذا يدل على أن الواضع فطن، من أول الأمر، إلى المعاني المقصودة التي يحتاج إليها لإفادة السامع، بحسب اختلاف الأحوال والمواقع. وذاك يدل على أن تلك المعاني لم تخطر بباله الا عندما مست الحاجة إليها، فلفق لها ألفاظا كيفما اتفق واعتمد في الإفادة عليها "[٣٣].

وقد خاض العلامة الدكتور تمام حسان في هذه المسألة وقال:" وإذا استعرضنا تعريفات مختلفة للكلمة، شرقية وغربية، وجدنا في النهاية أن فكرة الكلمة -كبعض الأفكار اللغوية الأخرى- لا يمكن أن تعرف تعريفا ينطبق عليها في كل اللغات، وإنما تستقل في كل لغة بتعريف خاص به، مستقى من طبيعة اللغة، ووسائلها الخاصة في التركيب... ولقد حاول الباحثون من قبل أن يعرفوها تعريفًا شاملًا، ولكن لم يكتب لواحد من هذه التعريفات أن يرقى عن مدارج النقد. فالتعريفات العربية للكلمة -برغم اعتمادها على طبيعة اللغة العربية- إما أن تخلط بين الكلمة واللفظ والقول ... وهذا تعريف صادق على كل نطق بين سكتتين، ولو كان جملة أو أكثر؛ لأن إفراد اللفظ أو القول معناه أن يكون بين سكتتين؛ وإما أن نضيف إلى هذا الخلط خلطًا آخر" [٣٤]، وهذا ما دعى السهيلي للتنبيه على ما ورد عن سيبويه بقوله:" نص - رحمه الله - قبل هذا الكلام بسطر واحد على أن الاسم غير المسمى لو تأملوه، ولكنهم تعاموا عنه وأغفلوه، فقال: " الكلام: اسم وفعل وحرف " فقد صرح أن الاسم كلمة، فكيف تكون الكلمة هي المسمى، والمسمى إنما هو شخص"[٣٥].

ولعل هذا التعدد في التعاريف يرجع يرجع لمحاولة التصنيف العلمي للغة من منظور التقعيد النحوي لأنها تختلف بالطبع عن اللغة الطبيعية المقصودة للتعلم حيث " أن التقسيم إلى مقاطع هو أول ما يحتل ذهن القارئ الذي يود أن يقيد بالكتابة جملة سمعها أو نطقها: ونحن نعرف مقدار المشقة التي يعانيها أشخاص غير مثقفين لفصل الكلمات فصلا صحيحا، وعلى العكس من ذلك مقدار دقة حسهم في التقسيم إلى مقاطع: فيظهر أن هذا الأخير أقرب إلى الطبيعة وأن الأول فيه قسط من التوافق الذي يحتاج إلى دراسة ومران "[٣٦]. يرى الباحث أن تنبيهات العلامة تمام حسان تبتعد بالكلمة عن التعريفات المنطقية ويقترب بها إلى التوصيف اللغوي بعيدا عن المنطق التقعيدي وعليه يصيب ابن مالك في مساندة تعريفه للكلمة بالقرآن الكريم والأحاديث الشريفة ليبتعد عن التعمق في المنطق النحوي بعيدا عن طبيعة اللغة ليعمم رأيه بقوله: "وهذا هو المصطلح عليه في النحو، وإياه قصد من تعرض لحد الكلمة"[٣٧].

**ثانيا: اشتراط القصد في الكلام**

يقول ابن مالك بأن الكلامُ ما تَضَمن من الكَلِم إسنادا مُفيدًا مَقْصُودًا لذاته. وضَمّن شرحه لهذا التعريف بأن سيبويه [٣٨] صرح في مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة، وقد سمى سيبويه الاعتقاد قولا، لأن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره والقول قد لا يتم معناه إلا بغيره، بخلاف الكلام فإنه تام المعنى بنفسه، ولذلك أطلق على القرآن أنه كلام الله تعالى، ولم يطلق عليه أنه قول الله تعالى، وقد شاع إطلاق القول على ما لا يطلق عليه كلام كقول أبي النجم:

قالت له الطير تَقَدَّمْ راشدًا إنك لا ترجع إلا حامدًا [٣٩] [٤٠] .

وقال الآخر:

فقالت له العينان سمعًا وطاعة وحدَّرتا كالدُّرِّ ما لم يثقَّب [٤١]

وبيَّن عنترة أن هذا الحال المعبر عنه بالقول ليس كلاما بقوله:

لو كان يدري ما المحاورةُ اشتكى ولكان لو علم الكلامَ مُكلمي [٤٢]

والظاهر أن سيبويه – في رأي ابن مالك -لا يرى الخطأ كلامًا لخوه من القصد، ويؤيد رأيه قوله صلى الله عليه وسلم: " كَلَامُ ابْنِ آدَمَ كُلُّهُ عَلَيْهِ لَا لَهُ إِلَّا ما كَانَ أَمْرًا بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهْيًا عَنْ مُنْكَرٍ، أَوْ ذِكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى"[٤٣]، فبين أن كل ما سوى هذه الثلاثة من كلام ابن آدم عليه، أي يؤاخذ به، وليس الخطأ أحد هذه الثلاثة، ولا يؤاخذ به لقوله تعالى:(وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ)[٤٤]، فليس بكلام، ولذلك لم يعتد بقول الذي غلبه الفرح فقال مخطئًا: "اللهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ" [٤٥]، بل عذره الرسول صلى الله عليه وسلم فقال " أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الفَرَحِ"[٤٦] فإن أطلق على الخطأ كلام فعلى سبيل المجاز، وإطلاق سيبويه على نحو: حَمَلتُ الجبلَ [٤٧] ، كلاما أسهل من إطلاقه على الخطأ من وجهين: أحدهما كون أوله مستوفيا لقيود الكلام، فلا يعتد بآخره بل يلغى، والثاني إمكان تأويله بالمبالغة في وصف الجبل بالثقل في نحو: حَمَلتُ الجبلَ ، وبأن يكون التقدير في نحو: سآتيك أمس، سآتيك في مقابل أمس، لأن غدًا مقابل أمس، وكل ذلك مما قد يقصد، بخلاف الخطأ فإنه مناف للقصد. واحترز ابن مالك " بمفيد " مما لا فائدة فيه نحو: السماء فوق الأرض، وتكلم أمس. واحترز بمقصود من حديث النائم، ومحاكاة بعض الطيور الكلام [٤٨]

يأتي نص ابن مالك في اشتراط القصد في الكلام وما تبعه من محددات واحترازات في تعريف الكلام في إطار رسم القواعد الدقيقة لمصطلحات علم النحو ويظهر أن سيبويه قد سبقه إلى كثير من المحددات، هذه المحددات تهدف إلى ضبط المصطلح والحد النحوى حتى يعتمد عليه في الاحتراز من ذيوع اللحن المتمثل في الأخطاء الصوتية و" الخطأ الصرفي الذي يتمثل في تحريف بنية الصيغة أو في الإلحاق أو الزيادة، وعلى الخطأ النحوي الذي كان يتعدّى مجال العلامة الإعرابية أحيانًا إلى مجالات الرتبة والمطابقة وغيرهما. وعلى الخطأ المعجمي الذي يبدو في اختيار كلمة أجنبية دون كلمة عربية لها المعنى نفسه، ويصدق على جميع هذه الأنواع من الخطأ أنها أخطاء في المبنى أولًا وأخيرًا، ولو أدت في النهاية إلى خطأ في المعنى لم يكن نتيجة خطأ في القصد " [٤٩] .

وقد اتفق كثير من النحاة مع سيبويه في تعريفه للكلام ومن بعده ابن مالك كابن جنى حيث يعد تعريفه حلقة من حلقات تطور المصطلح [٥٠] والزمخشري [٥١] والعكبري [٥٢] وابن يعيش [٥٣] وناظر الجيش [٥٤] وزاد بقوله" إذا تقرر ذلك وعلم أن مدار إطلاق الكلام الصناعي على حصول الفائدة، علم أن ما لم يفد ليس بكلام مفردا كان أو مركبا دون إسناد أو مركبا بإسناد غير مفيد؛ لكونه لا يجهل أحد معناه، فاشتمل الحد المذكور على الإشارة إلى قيود يفهم منها ذلك وتضمن الحد زيادة قيدين آخرين على الإفادة. وهما: أن يكون الإسناد مقصودا، وأن يكون القصد لذات الإسناد لا لشيء آخر"[٥٥]

واختلف بعض النحاة في حد الجملة بالتوسع فيما يتعلق بالإفادة واشتراط القصد، فعن الإفادة منهم: شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: ٨٦٠هـ) بقوله: " ما تركَّب من كلمتين فصاعداً، بشرطِ الإسنادِ، أفاد أم لم يفد" [٥٦] ويبدو أن شهاب الدين الأندلسي من الشرذمة التي أشار إليها العكبري بقوله:" " الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة ... فأما اللفظة المفردة نحو (زيد) وحده، ونحو ذلك، فلا يسمى كلاما، بل كلمة. هذا قول الجمهور وذهب شرذمة من النحويين إلى أن الكلام يطلق على المفيد وغير المفيد اطلاقا حقيقيا "[٥٧] . أما عن اشتراط القصد فالسيوطي يقول هناك:" قولان أحدهما: نعم وجزم به ابن مالك وخلائق، فلا يسمى ما ينطق به النائم الساهي كلاما، وعلى هذا يزاد في الحد مقصود، والثاني: لا وصححه أبو حيان" [٥٨] وكذلك فهم من كلام الأستاذ أبي الحسن بن الضائع أنه لا يشترط

في الإفادة قصد المتكلم إياها، وإنما يشترط فيها أن تكون على هيئة التركيب الموضوع في لسان العرب. وكثير من النحويين لم يعتبروا في حد الكلام سوى التركيب الإسنادي فقط، ولم يشترطوا الإفادة ولا القصد [٥٩].

والذي يميل إليه الباحث أن محددات ابن مالك وسيبويه من قبله حول اشتراط الإفادة ومنها القصد في المعنى تندرج تحت دراسة جانب " الدلالة الاجتماعية التي تنبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى، وإن كانت تمس ناحية من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط مبنوية أو معنوية ذكروها فرادى ولم يعنوا بجمعها في نظام "[٦٠] ولعل الحديث الذي اعتمده ابن مالك في الدلالة على اشتراط القصد في الكلام له دلالة اجتماعية ذات سياق ديني، وهذه الدلالة ذات السياق الديني تدخل ضمن روابط المتن التي أقرها العلامة تمام حسان فيما يتعلق بتعريفات المعجمين بقوله:" وعندما يعبّر المعجميون عن صلة الرحم بين الكلمات لا يقنعون بالمباني الصرفية التي ظهر وجه قصورها عن الوفاء بمطالب المعجم، وإنما يلجئون إلى وسيلة أخرى تتصل بروابط الكلمات لا بتنوع الصيغ، أو بعبارة أخرى تتصل بالمتن لا بالبنية، وهذه الوسيلة هي أصول المادة يجعلونها رحمًا تربط بالقرابة أفراد أسرة واحدة" [٦١] والذي يقصده الباحث هنا من الاستشهاد بنص العلامة تمام حسان أن اشتراط القصد في ضبط مصطلح الكلام عند ابن مالك أحد جوانب ضبط المصطلح النحوي بعامة ليستقر في أذهان النحاة ويثبت مفهومه بين الدارسين. كما يشير استشهاد ابن مالك إلى أن حياة المصطلح النحوي كانت شديدة الارتباط بالحديث الشريف، وقد أشار د. عوض القوزي سابقا لارتباط حياة المصطلح النحوي بالقرآن الكريم [٦٢].

**ثالثا: جواز الإسناد إلى الجمل باعتبار مجرد اللفظ.**

قال ابن مالك بأن "الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء، وقيل فيه: وضعي وحقيقي، كقولك: زيد فاضل. وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو: "زيد" معرب. ولفعل نحو: "قام" مبني على الفتح. ولحرف نحو: "في" حرف جر. ولجملة نحو: " لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ " [٦٣]

ويبدو أن ابن مالك يهتم بمعنى الاسم في إسناده حيث عدل في حد الاسم عما حده به النحويون إلى هذا الحد الذي ذكره [٦٤]، ويرى أبو حيان أن رأيه غير مختار؛ لأن النحويين حدوا الاسم بالأمور الذاتيات التي هي فيه قبل التركيب، والمصنف حده بأمر عارض له حالة التركيب، وهو خاصة من خواصه حالة التركيب، وهو الإسناد [٦٥]، ويقول المرادي: " فإن قلت: إذا كان الإسناد مطلقا من خواص الأسماء فلم قيد الإسناد في حد الاسم باعتبار المعنى؟ قلت: كأنه لما رأى اللفظي لا يتميز به لفظ الاسم من غيره، اقتصر على المعنوي؛ لأنه هو الذي يحصل به التمييز" [٦٦].

ويرى الباحث أن استشهاد ابن مالك بالحديث الشريف على هذه المسألة قد ساهم في توضيح كيفية بناء الجملة وجواز الإسناد إلى الجمل باعتبار مجرد اللفظ. وذلك يعد من طرق بناء الجملة وهو موضوع يهتم به البلاغيون والنحاة. ويظهر ذلك بقول عبد القاهر" أن الألفاظ تَثْبتُ لها الفضيلةُ وخلافُها في ملاءمةِ معنى اللفظةِ لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلُّق له بصريح اللفظ " [٦٧] وفي موضع اخر " وهَلْ يقع في وَهْمٍ وإن جَهدَ أن تتفاضَلَ الكلمتانِ المُفردتان مِنْ غيرِ أن ينظُر إلى مكانِ تقعانِ فيه منَ التأليف والنظمِ ...وهل تجدُ أحداً يقولُ: هذه اللفظةُ فصيحةٌ إلاّ وهو يعتبرُ مكانَها منَ النظم وحسنَ مُلائمةِ معناها لمعنى جاراتِها وفضلَ مؤانَستها لأخواتها "[٦٨] ، أما المنظور النحوي لربط الكلمات وبناء الجمل بالإسناد فيظهر من قول سيبويه" هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه

"[٦٩] قد تبع سيبويه في هذا المفهوم للجملة عددا من النحاة مثل ابن جني بقوله:" الإخبار بالجملة وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه وهي على ضربين جملة مركبة من مبتدأ وخبر وجملة مركبة من فعل وفاعل" [٧٠] والزمخشري وابن يعيش حيث يقول:" فعرَّفك بقوله: " أسندت إحداهما إلى الأخرى" أنّه لم يُرِدْ مُطْلَقَ التركيب، بل تركيبَ الكلمة مع الكلمة، إذا كان لإحداهما تعلُّقٌ بالأخرى، على السبيل الذي به يحسن موقعُ الخبر، وتمامُ الفائدة. وإنّما عبّر بالإسناد، ولم يعبّر بلفظ الخبر، وذلك من قِبَلِ أن الإسناد أعمُّ من الخبر، لأنّ الإسناد يشمل الخبر، وغيره من الأمر والنهْي والاستفهام، فكلُّ خبر مسندٌ، وليس كلُّ مسند خبرًا، وإن كان مرجعُ الجميع إلى الخبر من جهة المعنى " [٧١] وقد ناقش العلامة الدكتور محمد حماسة المسألة وخلص إلى قبول الجملة المبتدأ بقوله:" إن الذي أميل إليه أن قوله تعالى : " ومن آياته أن يريكم البرق) جملة إسمية مثل نظائرها، ولكن المبتدأ فيها هو قوله:( يريكم البرق) وجاء من غير المألوف من أمر المبتدأ، ويبقى ورود مثل هذا الشيء متفردا لا يقاس عليه، وقد يكون بقية من مرحلة تاريخية سابقة من التطور اللغوي قبل اصطناع وسيلة السبك المصدري، الذي يضمر وجوبا أحيانا، ويضمر شذوذا كذلك، وفي كل حال على أصحاب المعاني أن يفسروا ورود هذا المبتدأ على هذا النحو، وقد يرون في ذلك أن التعبير القرآني قد آثر الصيغة الفعلية في موضع المسند إليه لينقل المخاطبين إلى جو الحركة المماثلة المتجددة، ولعل الزمخشري الذي يرى أن الفعل منزل منزلة المصدر يوحي بشيء من ذلك"[٧٢] ، والباحث يؤيد رأي ا.د. حماسه و يسحبه في تفسير جواز الإسناد إلى الجمل باعتبار مجرد اللفظ باعتبارها بقية من مرحلة تاريخية سابقة من التطور اللغوي.

**رابعا: نون التوكيد تلحق الفعل الماضي وضعًا المستقبلَ معنًى.**

يقول ابن مالك بأن نون التوكيد علامة للفعل، وتلحق منه المضارع والأمر نحو: لا نَفْعَلَنَّ واذكُرَنَّ الله. وقد تلحق الفعلَ الماضيَ وضعًا المستقبلَ معنًى نحو قوله صلى الله عليه وسلم " فإمّا أدْرَكَنَّ واحدٌ مِنْكُمْ الدَّجَّالَ [٧٣] " فلحقت أدرك وإن كان بلفظ الماضي؛ لأن دخول إما عليه جعله مستقبل المعنى، واستشهد اب مالك أيضا بقول الشاعر:

دامَنَّ سعدُكِ إن رحِمْتِ متيّمًا لولاكِ لم يك للصبابة جانحا [٧٤]

ووجه الشاهد " دامَنَّ " بأنه لحقت "دام" نون التوكيد؛ لأنه دعاء، والدعاء لا يكون إلا بمعنى الاستقبال [٧٥] وتابع المرادي ابن مالك في رأيه بقوله:" وقد تلحق الماضي "وضعا" المستقبل معنى " وذكر حديث الرسول صلى الله عليه وسلم [٧٦]، وأبو حيان [٧٧] والمرادي [٧٨] وناظر الجيش وخرج "أدركنّ" لوقوعه بعد إن الشرطية [٧٩] وبدر الدين العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)[٨٠].

وخالف ابن هشام بقوله:" ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا"[٨١] وخرج قول الشاعر "دامن سعدك" بأنه شاذ [٨٢] وتابعه الأشموني [٨٣] وخالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) بقوله بأنه لا يؤكد بهما الماضي لفظًا ومعنى مطلقًا؛ لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال، وذلك ينافي الماضي ثم يناقض نفسه ويخرج الفعل" أدركن"و " دامن" بأنهما مستقبلان معنى [٨٤] والسيوطي [٨٥] وفي موضع آخر يقول" ولكثرة حذفها في الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه في الكلام لا الجزاء والمنفي بما ولا ولم والتعجب والماضي ومدخول ربما وما الزائدة وسائر أدوات الشرط والخالي مما ذكر واسم الفاعل أي لا تدخل في شيء من هذه الأنواع إلا شذوذا وضرورة"[٨٦] وشرح الصبان الضرورة والشذوذ في هذه القضية بأنه ليس للمولدين ارتكابها في شعرهم [٨٧] ومن المعاصرين الشيخ الحملاوي [٨٨].

يرى الباحث أن سرعة مسح الأرض التي يقوم بها الدجال قد توضح سبب مجيء الماضى دالا على المستقبل حيث يتقارب الزمان ويختلط على الناس وكأنه بسرعته يفتنهم في الإحساس بالزمن فجاء الفعل االماضي للدلالة على الحال الذي يعيشه الناس في هذه الفتنة، والملفت أن اتصال نون التوكيد مع الفعل الماضي لم تخلف اجتماع ساكنين وعليه فاللفظ حسن بتعبير عبد القاهر الجرجاني [٨٩] وإن خالف قواعد النحاة ولا تخريج لرأي ابن مالك إلا بإضافة معنى جديد أو دلالة مغفول عنها ولعل ما اجتهد فيه الباحث سابقا يكون قريبا من ذلك.

**خامسا: الفعل الماضي – الواقع صفة لنكرة عامة – يحتمل الاستقبال.**

يقول ابن مالك بأن الفعل الماضي يحتمل المضيَّ والاستقبالَ بعد همزة التَّسوية، وحرف التحضيض، وكلما، وحيث، وبكونه صلة أو صفة لنكرة عامة. واستشهد على الفعل الماضي الواقع صفة لنكرة عامة ويحتمل المضي بقول الشاعر:

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ [٩٠]

ويحتمل الاستقبال كقول النبي صلى الله عليه وسلم "نَضَّرَ الله امرأ سمع مقالتي فأدّاها كما سمعها [٩١] " فإن هذا منه صلى الله عليه وسلم ترغيب لمن أدركه في حفظ ما يسمعه منه صلى الله عليه وسلم، وذلك يقتضي أن يكون المعنى: نضر الله امرأ يسمع مقالتي فيؤديها كما يسمعها [٩٢]

ويتضح من كلام ابن مالك أنه يشير إلى قرينة معنوية تخرج الفعل الماضي إلى احتمال الاستقبال وذلك لأنه سرد مسوغات احتمال المضيّ والاستقبال مثل: همزة التَّسوية، وحرف التحضيض، وكلما، وحيث، وكونه صلة أو صفة لنكرة عامة، إذا فالدلالة هنا ليست مقصودة في ذات الفعل بل هي في القرآئن والسياق.

إلا أن أبا حيان خالف ابن مالك في احتمال دلالة الفعل على الماضي أو المستقبل بعد أن ذكر الشاهد الشعري حيث يقول:" بهذا للمضي مثله المصنف في الشرح، وهذا ليس بجيد؛ لأن رفدًا ليس بنكرة عامة؛ إذ"رب"على ما ينسب لسيبويه للتقليل [٩٣] ، والتقليل ينافي العموم، ولم يرد الشاعر أن كل رفد هرقه ذلك اليوم، ولا يتعين أن يكون"هرقته"صفة لـ"رفد"؛ إذ يجوز أن يكون هو الجواب العامل في موضع"رب رفدٍ"على مذهب من لا يشترط وصف مخفوض رب، وهو الصحيح، وفي الحديث"نضر الله أمرأً سمع مقالتي فأداها كما سمعها"، بهذا مثله المصنف، فـ"نضر"دعاء لترغيب من أدرك حياته في حفظ ما سمعه منه، فالمعنى: يسمع مقالتي فيؤديها كما يسمعها. وهذه المثل التي مثلنا بها هذه المسائل الست معظم الكلام فيها هو من كلام المنصف في الشرح، وظاهر كلام المصنف أن الاحتمال في هذه المسائل الست هو على سبيل التسوية، والذي يظهر الحمل على المضي لإبقاء اللفظ على موضوعه، وإنما فهم الاستقبال فيما مثل به من خارج، فإذا ورد شيء من هذه المسائل وقفنا فيه مع الظاهر حتى يقوم دليل على أنه مِاض أريد به الاستقبال[٩٤]

وعرض ناظر الجيش رأي أبي حيان وناقشه وبين أن رأيه بعيد عن مقصود ابن مالك حيث يقول:" ولا تتوجه هذه المناقشة على المصنف؛ لأنه يرى أن ربّ للتكثير، وقد استشهد في باب حروف الجر على ذلك بأبيات منها البيت المذكور. على أنا نقول: ليس المراد بالعموم هنا عموم الشمول؛ بل المراد أن النكرة باقية على صلاحيتها لكل مسمى لم يتخصص بشيء من مخصصات النكرة. وأما قوله: إنّ "هرقته" لا يتعين كونه صفة فمسلم، ولا يضر المصنف ذلك؛ لأنه إنما استشهد بذلك على تقدير أن يكون الفعل صفة؛ فإذا لم يقدر صفة فلا يكون الفعل الماضي وقع صفة للنكرة العامة في البيت المذكور فيطلب الاستشهاد بغيره" [٩٥].

والزمخشري يرى أن رب للتقليل ولا تدخل إلا على نكرة ظاهرة موصوفة بمفرد أو جملة كقولك رب رجل جواد، ورب رجل جاءني ثم استشهد بقول الأعشى ثم ذكر أن فعلها يجب أن يكون ماضياً، تقول رب رجل كريم قد لقيت، ولا يجوز سألقى أو لألقين [٩٦]. وهنا يغفل الزمخشري عن دلالة المستقبل في السياق و يتوقف على المستقبل المكتسب بإضافة سابقة أو لاحقة للفعل الماضي لذا كانت أمثلته قاصرة عن اشتمال الفعل الماضي لدلالة المستقبل من خلال النكرة الموصوفة والسياق، كما أن ابن يعيش في شرحه على المفصل يعلل لرأي الزمخشري بوجوب أن يكون الفعل ماضيا بعد رب فيقول:" لأنها موضوعة للتقليل، فأولوها الماضِيَ؛ لأنه قد يُحقّق قلّتَها "[٩٧] وهذا الكلام ينسحب على الماضي ولا ينسحب على الأمثلة التي تحتمل معنى النصح أو التحذير في المستقبل.

والباحث يرى أن المعنى في الحديث قريب من الوعد والشرط المستقبلي حيث كان ذلك اليوم هو اليوم الذي أغار فيه الأسود بن المنذر على الطف فأصاب نعما وأسرى من بني سعد بن ضبيعة رهط الأعشى ... وكان الأعشى غائبا فلما قدم وجد الحي مباحا فأنشده هذه القصيدة وسأله أن يهب له الأسرى ففعل [٩٨] وكأن الأعشى يخاطبه ليصلح أمر خير قد أوقفه الغازي بغزوه ليعود ويستمر كما كان، ويظهر ذلك أيضا من قول أبي عبيد القاسم بن سلام عن مولود الناقة " إنك إذا ذبحته حين تضعه أمه بقيت الأم بلا ولد ترضعه فانقطع لذلك لبنها يقول: فإذا فعلت ذلك فقد كفأت إناءك وهرقته وإنما ذكر الإناء ههنا لذهاب اللبن ومن هذا المعنى قول الأعشى يمدح رجلا:

رب رفد هرقته ذلك اليو م وأسرى من معشر أقتال

فالرفد: هو الإناء الضخم فأراد بقوله: هرقته ذلك اليوم، إنك استقت الإبل فتركت أهلها ذاهبة ألبانهم فارغة آنيتهم منها"[٩٩]، ولعل هذا التحذير الذي يسوقه القاسم بن سلام حدث في الماضي أو سيحدث في المستقبل لمن لم يقم بهذه الفعلة، وبهذا يحتمل الفعل الماضي المضيَّ والاستقبالَ بكونه صفة لنكرة عامة، ويساند ذلك التوجيه أيضا تتابع كتب الشرح والمعاجم [١٠٠] في ذكر معنى الرفد بأنه الإناء العظيم وهو ما يرجح التحذير من الخسارة الكبيرة التي حدثت أو ستحدث بإهراقه كما صور الأعشى المعنى في البيت الشعري السابق. وقد ذهب ابن الأنباري لأبعد من ذلك بشرح معنى البيت على الآتي:" ربَّ سيِّد عظيم الشَّأن كثير العطايا قتلتهُ فأبطلتُ رفدَه ومعروفه، وأزلت فضله الّذي كان يصلُ إلى غيره، فوضع هَرَقت في موضع أبطلتَ وأزلتَ، ولا تقول العرب في غير المجاز: هرقت المعروف والفضل" [١٠١] لكن مع هذا المعنى ظل احتمال النصح أو التحذير من قتل السيد صاحب المعروف أمرا مستقبلا ، وعليه ظل الفعل الماضي يحمل دلالة المستقبل مع الماضي، وقد عبر أبو حيان عن السياق المفيد للمستقبل مع الفعل الماضي بقوله:" وإنما فهم الاستقبال فيما مثل به من خارج"[١٠٢] ، وعرض الرضي للقضية حيث التزم ابن السراج وأبو علي في الإيضاح بكون الفعل ماضيا ؛ لأن "رب" للتقليل في الماضي، والعذر عندهما في نحو قوله: {رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ}[١٠٣] ، أن مثل هذا المستقبل، أي الأمور الأخروية: غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي، نحو: { وَسِيقَ الّذِينَ } [١٠٤] و: { وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ } [١٠٥]" [١٠٦] ، وهو ما أشار إليه ابن مالك في الاستشهاد بالحديث الشريف في أول المسألة.

**التعريف بالألف والميم وهي لغة كل اليمن.**

ما ذكره ابن مالك حول هذه المسألة قد يخرج عن شرح الكلمة الكلام لكنها تصب في هدف البحث لذا ترجح ذكرها، فقد ذكر ابن مالك [١٠٧] أن قبول اللفظ للألف والميم"أم" من علامات الاسمية، وهذه العبارة عنده أولى من ذكر الألف واللام كعلامة للاسمية، لسببين

أولهما عنده أن الألف واللام قد يكونان بمعنى الذي وتدخلان على الفعل المضارع ولا تُعرِّفه لفعليته كقول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدل [١٠٨]

ثم عدَّ ابن مالك منها "أم" للتعريف على لغة أهل اليمن فقال" التعريف بالألف والميم، وهي لغة أهل اليمن. وقد تكلم بها الرسول - صلى الله عليه وسلم إذ قال: "ليس من امبر امصيام في امسفر"[١٠٩].

تواردت الشواهد المختلفة على هذه اللغة، ففي الحديث أنا أبا هريرة قال: يَوْمَ الدَّارِ طابَ امْضَرْبُ، يُرِيدُ طابَ الضَّرْبُ[١١٠]، وقد أردف ابن مالك كلامه بالحديث؛ ليؤكد ما ذهب إليه من التعريف بأم على لغة بعض العرب منسوبة لأهل اليمن والمسماة بالطمطمانية[١١١]، وجاء بعده الثعالبي فنسبها إلى قبيلة حمير[١١٢] ثم تبعه الراغب الأصفهاني في ذلك[١١٣] ونسبها الزمخشري (٥٣٨ هـ) لأهل اليمن[١١٤]، وكذلك ابن الاثير(ت ٦٠٦هـ) في تعليقه على الحديث " وَمَنْ زَنَى مِمْ بِكر فاصْقَعُوهُ مِائَةً" قوله "مِمْ بِكْر" لغة أهل اليمن، يبدلون لام التعريف مِيماً... فعلى هذا تكون راء بكر مكسورة من غير تنوين، لأن أصله من البكر، فلما أبدل اللام ميما بقيت الحركة بحالها، كقولهم بلحارث، في بني الحارث"[١١٥]، والمطرزي(ت ٦١٠هـ) نسبها لطيئ[١١٦]، وابن عصفور(ت ٦٦٩هـ) أشار إلى إبدالها دون لام التعريف بالميم دون نسبتها لقبيلة معينة[١١٧]، ثم تكلم السيوطي( ت٩١١هـ) عن الطُّمْطُمانيَّة وأنها تَعْرِض في لغة حِمْيَر مثل: طاب أمْهَوَاء: أي طاب الهواءُ[١١٨]، ووافق الرضي(ت ١٠٩٣هـ) ابن جني [١١٩] ثم الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)[١٢٠] ناقلا نص السيوطي نفسه، ثم جاء من يبرر للشاهد دون ذكر كونها لغة بقوله" وتخيل رجلًا آخر يطمطم لامات التعريف، فيسأل الرسول العربي - صلى الله عليه وسلم: هل من امبر امصيام في امسفر؟ يقصد: هل من البر الصيام في السفر، فيضطر -عليه السلام- لاستخدام لغته ليفهمه الحكم الشرعي فيجيبه " ليس من امبر امصيام في امسفر"[١٢١] رغم أنها لغة وذكرت في أمثال حمير: " لولا امعباب لم تنفق امكعاب"[١٢٢]

إلا أن ابن جني رأى أن هذا الحديث شاذ لا يسوغ القياس عليه، وكلام ابن جني مردود بما عقده هو نفسه في خصائصه تحت عنوان: اختلاف اللغات وكلها حجة حيث يقول عن لغات العرب غير الشائعة: " فإذا كان الأمر في اللغة المعوّل عليها هكذا، وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلّا أن إنسانًا لو استعملها لم يكن مخطئًا لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئًا لأجود اللغتين. فأمَّا إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه، غير منعيّ عليه. وكذلك إن قال: يقول على قياس من لغته كذا كذا، ويقول على مذهب من قال كذا كذا. وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغةٍ من "لغات العرب" مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه"[١٢٣].

واستنتج د. إبراهيم محمد أبو سكين من كلام ابن جني أنه يفرق بين نوعين مختلفين من اللهجات، النوع الأول: وهو أن تكون العلاقة بين اللغة الفصحى القرشية، واللهجة المستعملة متقاربة وحينئذ لا يجوز لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها...النوع الثاني: وهو أن تكون العلاقة بين العربية الفصحى واللهجة المستعملة متباينة ... وهو بهذا يرفض اعتبار بعض ظواهر اللهجات من النوع الفصيح الذي يمكن أن يقاس عليه، وقد بنى حكمه برداءة الظاهر أو رقيها على أساس كثرة الاستعمال وقلته"[١٢٤]، وعلى ذلك فـ"أم" التعريف على لغة أهل اليمن ليست من الظواهر اللهجية المرفوضة لتوارد الشواهد عليها وتنوع الناطقين بها، وفوق هذا كله أن النبي صلى الله عليه وسلم تكلم بها على الاحتمال الثاني عند الحافظ ابن حجر، والنبي صلي الله عليه وسلم لا ينطق باللحن ولا الحوشي من القول فقد آتاه الله جوامع الكلم .

وحكم ابن جني على الحديث بالشذوذ ثم سحب الشذوذ على إبدال اللام ميمًا في هذه اللغة حيث لا يسوغ القياس عليه [١٢٥]، وفي هذا الحكم نظر وإن صح تخريجه للشاهد" لبنات مخر" حيث تبدلت الميم من الباء في (بخر) استنادا لما قرأه على أبي على [١٢٦]، لأنها " لغة قوم بأعيانهم ... ولا يجوز الحكم على لغة قوم بالضعف ولا بالشذوذ. نعم لا يجوز القياس بإبدال كل لام ميمًا، ولكن يتبع إن سمع "[١٢٧] كما قال في الخصائص: " وكذلك إن قال: يقول على قياس من لغته كذا كذا، ويقول على مذهب من قال كذا كذا. وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه "[١٢٨]. وقال أبو حيان في شرح التسهيل: كلُّ ما كان لغة لقبيلة قِيسَ عليه [١٢٩].

ويرى الباحث أن استشهاد ابن مالك صحيح على هذه المسألة وإن شذ الحديث على قواعد المحدثين، ومما يؤخذ على ابن مالك أنه لم يفصل في التعريف بالألف والميم"أم" من حيث دخولها على الحروف الشمسية والقمرية، أتختص بأحدهما أم بكليهما؟ وذلك أن شاهده من الحديث الشريف احتوى على اللام بنوعيها الشمسية والقمرية في كلمتي: الصوم والبر، وهذا جعل الزجاجي فيما حكاه في حواشيه على ديوان الأدب يقول بأن "حمير يقلبون اللام ميمًا إذا كانت مُظْهَرة كالحديث المروي، إلا أن المحدِّثين أبدلوا في (الصوم) و (السفر) وإنما الإبدال في (البِّر) فقط"[١٣٠]. وهذا بعيد لأنه فرية على المحدثين بلا دليل، ووضح ذلك الاتجاه ابن هشام بقوله: " حكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: خذ الرُّمح، واركب امفرس، ولعل ذلك لغة لبعضهم، لا لجميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق[١٣١]، وإنها في الحديث دخلت على النوعين"[١٣٢].

كذلك لم يشر إلى "أل" التعريف والخلاف بين الخليل وسيبويه والمبرد حولها، فالخليل يرى أن حرف التعريف "أل"كهل وبل أي أن الألف واللام زيدتا معًا للتعريف، إلا أنَّهم جعلوا الهمزة همزة وصل؛ لكثرة الاستعمال، أما سيبويه فيرى أن اللام وحدها هي حرف التعريف، والهمزة قبلها همزة وصل مجلوبة للابتداء بها كهمزة ابن واسم. وأهل اليمن يجعلون مكانها الميم[١٣٣] وأن ابن مالك في شرح التسهيل قد اختار مذهب الخليل وهو مذهب ابن كيسان[١٣٤] واختار المبرد " في كتابه (الشافي)، أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضم إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام"[١٣٥].

والنحاة بين الخليل وسيبويه يفترقون في الانتصار لكل رأي، فابن مالك رأى رأي الخليل، وأبوجعفر النَّحَّاس (ت: ٣٣٨هـ) عرض لرأي سيبويه حيث يقول " ومما حذفوا الألف فيه مع اللام قولك: للرجل، ومن حسن ما قيل في هذا من العلة أن الألف واللام عند سيبويه بمنزلة قد، فهما كحرف واحد، فكرهوا أن يجعلوا بعضه متصلاً باللام التي قبلها، فيكون كأن الألف منفصلة من لامها"[١٣٦]، ومما يؤيد ذلك أيضا قول سيبويه في آخر كتابه: "ومثل هذا قول بعضهم: عَلْماءِ بنو فلان، فحذفوا اللام، يريد: على الماء بنو فلان، وهي عربية"[١٣٧] ، "وقد طرد الباب على وتيرة واحدة في العامية العربية اليوم، فأصبح يقال فيها مثلا: "عَلْباب" و"عَلْمكتب"، كما يقال فيها أيضا: "عَ السطح" و"عَ التراب"، وغير ذلك"[١٣٨].

ويرى الباحث في نهاية عرض المسألة أن شاهد ابن مالك من الحديث لم يُبسط فيه القول لِيُخرَّج منه ما يكفي من دلائل وفوائد تساند التعريف بـ"أل" بوصفها لغة يمنية قديمة دارت بين الحميرية والطيّئية، أي لهجة يمنية قديمة مشهورة، ومما يدل على مكانة اللغة الطائية مثلا في نفوس القوم أن يقال " إن طيّئا لا تأخذ من لغة أحد، ويؤخذ من لغاتها"[١٣٩]. وما يؤخذ من لغات طيئ إلا لفصاحتها ومكانتها بين القبائل الأخرى. كما أن اعتزاز طيئ

بلغاتها، كان هو السبب - فيما يبدو- في عدم أخذها عما عداها من لغات العرب [١٤٠]، وهذا كله يشير إلى إبدال لام التعريف ميما " وإن من يتأمل هذا الذي روي لنا عن اللهجات القديمة، في بطون المصادر العربية، يخرج بنتيجة صريحة واضحة، وهي أن ما نراه الآن في بعض لهجاتنا الحية المعاصرة، ليس في بعض ظواهره، إلا امتدادا لهذا الذي روي لنا في القديم"[١٤١]، وأنه بدراسة هذه الشواهد نقلل الحدود الفاصلة [١٤٢] بين اللغة الفصحى واللهجات العامية الآن.

كذلك لم يتابع ابن مالك تطور هذه اللهجة وانتقالها بين أماكن عدة، وكيف استمر نطقها في بعض الكلمات؟ مثلا في كلمة: امبارح، ولعل عمر بن الخطاب حين هجّر ثلث قبيلة قضاعة إلى مصر كان له دور في ذلك " فنادى رجل من بلى [١٤٣] بالشام: "يا لقضاعة! فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فكتب إلى عامل الشام أن يسير ثلث قضاعة إلى مصر"[١٤٤] .

**الخاتمة:**

يظهر من دراسة المسائل السابقة أن تعريف الكلمة عند ابن مالك يبتعد بها عن التعريفات المنطقية ويقترب بها إلى التوصيف اللغوي بعيدا عن المنطق التقعيدي وعليه يصيب ابن مالك في مساندة تعريفه للكلمة بشواهد القرآن الكريم والأحاديث الشريفة ليبتعد عن التعمق في المنطق النحوي بعيدا عن طبيعة اللغة .

كذلك يميل الباحث إلى أن محددات ابن مالك وسيبويه من قبله حول اشتراط الإفادة ومنها القصد في المعنى تندرج تحت دراسة جانب " الدلالة الاجتماعية التي تنبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى" والذي يقصده الباحث هنا من الاستشهاد بنصوص العلامة تمام حسان أن اشتراط القصد في ضبط مصطلح الكلام عند ابن مالك أحد جوانب ضبط المصطلح النحوي بعامة ليستقر في أذهان النحاة ويثبت مفهومه بين الدارسين. كما يشير استشهاد ابن مالك إلى أن حياة المصطلح النحوي كانت شديدة الارتباط بالحديث الشريف.

يؤيد الباحث جواز الإسناد إلى الجمل باعتبار مجرد اللفظ باعتبارها بقية من مرحلة تاريخية سابقة من التطور اللغوي كما ظهر من الطرح اللغوي السابق. قد يأتي الاستشهاد بالحديث الشريف بما لا يجتمع عليه جمهور النحاة إلا أن الملفت للنظر أن اتصال نون التوكيد مع الفعل الماضي ممثلا لم تخلف اجتماع ساكنين وعليه فاللفظ حسن بتعبير عبد القاهر الجرجاني [١٤٥] وإن خالف قواعد النحاة، وعليه يكون تخريج رأي ابن مالك بإضافة معنى جديد أو دلالة مغفول عنها هو المقصود من الاستشهاد بالحديث الشريف. كذلك قد يحمل الفعل الماضي دلالة المستقبل مع الماضي، وقد عبر أبو حيان عن السياق المفيد للمستقبل مع الفعل الماضي بقوله:" وإنما فهم الاستقبال فيما مثل به من خارج"[١٤٦] وهو ما أشار إليه ابن مالك في الاستشهاد بالحديث الشريف في أول المسألة.

كذلك قد تكون اللهجات القديمة الشاذة جسرا يربط بين الواقع اللغوي العامي والفصيح ويظهر ذلك لمن يتأمل ما روي لنا من اللهجات القديمة القابعة في بطون المصادر العربية، أن ما نراه الآن في بعض لهجاتنا الحية المعاصرة، ليس في بعض ظواهره، إلا امتدادا لهذا الذي روي لنا في القديم، وأنه بدراسة هذه الشواهد قد نقلل الحدود الفاصلة بين اللغة الفصحى واللهجات العامية الآن، وهذا ما أسهم الاستشهاد بالحديث في توضيحه دون الدخول في الأبعاد الثقافية والاجتماعية الخاصة بالقبائل صاحبة هذه اللهجة

إذا استشهاد ابن مالك في كتاباته بالحديث الشريف وتوسعه في ذلك يضيف إلى اللغة دلالات وتراكيب ولعل شواهد الحديث الشريف في باب شرح الكلمة والكلام والتعريف ب"أم"، قد أوضحت ذلك جيدا بما يؤكد التزام ابن مالك بمنهج الاستشهاد بالحديث في كتبه ومصنفاته بعامة وفي كتابه شواهد التوضيح والتصحيح بخاصة.

**Abstract**

**Ibn Malik's Evidences from the Hadith in chapter of explaining the word**

**By Sherif Shaaban Elsharkawy**

The discussion in the case of the assets of Arabic grammar is one of the big cases in linguistic studies, and Ibn Malik has contributed in his books and his views on this issue, especially in the issue of Hadith's Evidences for supporting an opinion or emphasis on popular base, so this research aims to collecting the citations of hadith in the first grammatical chapter tagged to the definition of the word and the word as an applied example of all books, and then to study all these evidences by analytical study through the analytical approach to explore how to employ them in demonstrating rules and opinions, the top target is the access to Ibn Malik's concept about the cited hadith in building grammitcal rule.

This research will include an introduction and preface include: definition of evidence in leciography and idiomatically then to pass on the purposes of evidence in the language and then the researcher moves to discuss the hadith evidence that contained in chapter of explaining the word and speech, which includes: First, word definition with Ibn Malik, Second, the requirement of intent to speech, Third: attribution to the sentences as just a word, Fourth: N. emphasis"non eltawkeed" attached to the past tense in the situation of the future meaning, Fifth: the past tense – that is adjective for public undefinate word - potentially future tense, then the recommendations and the conclusion that discover that Ibn Malik's hadith citation in his books is linquistic expansion because it adds to the language semantics and new structures with the social and cultural dimensions carried by the texts of the Hadith, because the grammatical rules and opinions that was rejected or supported by a huge inheritance of evidence prose and poetry, but the expansion by the Hadith's evidences have another cultural dimensions.

## الهوامش

(١) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ): كتاب العين، تح: د. مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ٣٩٨/٣. وينظر: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ٤٨/٦، وينظر: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المخصص، تح: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، ٢٢٩/٥، وينظر: محمد بن مكرم بن على، أبي الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ، ٢٣٩/٣، ٢٤٠، ٢٤١.

(٢) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، ٤٩٤/٢.

(٣) أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبي الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ٢٢١/٣.

(٤) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، عيون الأخبار، دار الكتب العلمية –

بيروت، ١٤١٨هـ، ١٧٣/٢.
(٥) عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)، البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: ١٤٢٣ هـ، ٣/ ٢٥٩.
(٦) أحمد بن علي القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، تحقيق: د. يوسف علي طويل، دار الفكر – دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ٣٢٢/١.
(٧) سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)، الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر - بيروت – لبنان، الطبعة سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص٥.
(٨) أحمد شوقي عبد السلام ضيف، الشهير بشوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، المدارس النحوية، دار المعارف، صـ٢١٨.
(٩) محمد سالم صالح، مقال: أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية ودور هذه النظرية في التوصل إلى المعنى، قسم اللغة العربية، كلية المعلمين بمحافظة جدة، موقع جامعة الملك عبد العزيز على الشبكة المعلوماتية، بالسعودية.
(١٠) البيان والتبيين ١٤٤/١.
(١١) المصدر السابق نفسه ١٤٥/١.
(١٢) شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، ١٧٣٨/٤.
(١٣) ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، إصلاح المنطق، المحقق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م، ص ٨.
(١٤) محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، ٣/١.
(١٥) سورة التوبة الآية ٤٠.
(١٦) محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ه، ١١/٨.
(١٧) شرح التسهيل ٣/١. أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، المحقق: د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى ١٣/١. محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ، ١٢٧/١.
(١٨) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ٢٤/١.
(١٩) الكتاب ٢٤/١. شرح التسهيل ٤/١.
(٢٠) شرح التسهيل ٧/١.
(٢١) ورد بلفظ" كَلامُ ابْنِ آدَمَ كُلُّهُ عَلَيْهِ لا لَهُ إِلَّا أَمْرًا بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهْيًا عَنْ مُنْكَرٍ، أَوْ ذِكْرًا لِلَّهِ" ينظر: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المعجم الكبير، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة
الطبعة الثانية، ٢٤٣/٢٣.
(٢٢) سورة الأحزاب الآية ٥.

(٢٣) مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، باب في الحض على التوبة والفرح بها، ٢١٠٤/٤.

(٢٤) صحيح مسلم، باب في الحض على التوبة والفرح بها، ٢١٠٤/٤.

(٢٥) شرح التسهيل ٧/١.

(٢٦) شرح التسهيل ٣/١.

(٢٧) يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ،٩/١.

(٢٨) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ،٢٩١/١.

(٢٩)عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥ ، ص ٧٨٢.

(٣٠) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، المحقق: أ. د. محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة / مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م، ص٨٠.

(٣١) أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ص ٧٥٥.

(٣٢) عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة ،١٥/١.

(٣٣) ابن منظور، لسان العرب، المحقق : عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة ،٥/١.

(٣٤) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ٢٣.

(٣٥) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ - ١٩٩٢ م ، ص٣١.

(٣٦) جوزيف فندريس Joseph Vendryes (المتوفى: ١٣٨٠هـ)، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠ م ، ص ٨٥.

(٣٧) شرح التسهيل ٣/١.

(٣٨) النص" واعلم أن " قلت " إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحْكى بها، وإنما تَحْكِي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو قلتُ: زيدٌ منطلقٌ لأنه يَحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخل " قلت ". وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه." الكتاب ١٢٢/١.

(٣٩) البيت من الرجز لأبي النجم في: ديوان أبي النجم العجلي، الفضل بن قُدامة ( ت ١٣٠ )، جمعه وشرحه وحققه: د. محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، ص١٥١. الخصائص ٢٣/١. شرح التسهيل ٥/١. التذييل والتكميل ٢٦/١. المحكم والمحيط الأعظم ٥٦١/٦.

(٤٠) شرح التسهيل ٥/١.

(٤١) البيت غير منسوب في: الخصائص ٢٣/١. شرح التسهيل ٦/١. التذييل والتكميل ٢٦/١.

(٤٢) البيت من الكامل لعنترة، شرح ديوان عنترة ، شرح: الخطيب التبريزي، تحقيق: مجيد طراد، دار

الكتاب العربي بيروت، ط١، ١٤١٢ه، ١٩٩٢م، ص١٨٣.
(٤٣) ورد بلفظ" كَلَامُ ابْنِ آدَمَ كُلُّهُ عَلَيْهِ لَا لَهُ إِلَّا أَمْرًا بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهْيًا عَنْ مُنْكَرٍ، أَوْ ذِكْرًا لِلَّهِ" المعجم الكبير للطبراني ٢٤٣/٢٣.
(٤٤) سورة الأحزاب الآية ٥.
(٤٥) صحيح مسلم، باب في الحض على التوبة والفرح بها، ٢١٠٤/٤.
(٤٦) صحيح مسلم، باب في الحض على التوبة والفرح بها، ٢١٠٤/٤.
(٤٧) الكتاب ٢٦/١.
(٤٨) شرح التسهيل ٧/١.
(٤٩) تمام حسان عمر، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، الطبعة الخامسة ،١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ١٦/١.
(٥٠) " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويين الجمل، نحو زيد أخوك، ... فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام." ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة ، ١٨/١.
(٥١) " والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى" ينظر: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص ٢٣.
(٥٢) " الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة ... فأما اللفظة المفردة نحو (زيد) وحده، ونحو ذلك، فلا يسمى كلاما، بل كلمة. هذا قول الجمهور وذهب شرذمة من النحويين إلى أن الكلام يطلق على المفيد وغير المفيد اطلاقا حقيقيا " مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م، ص ٣٥.
(٥٣) شرح المفصل ٧٢/١.
(٥٤) تمهيد القواعد ١٤٢/١.
(٥٥) تمهيد القواعد ١٤٥/١.
(٥٦) أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأَبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: ٨٦٠هـ)، الحدود في علم النحو، المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ص ٤٧٤.
(٥٧) مسائل خلافية في النحو للعكبري ص ٣٥.
(٥٨) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، ٤٩/١. التذييل والتكميل ٢٥/١، ٣٦.
(٥٩) التذييل والتكميل ١/ ٣٦.
(٦٠) اللغة العربية معناها ومبناها ١٦/١.
(٦١) اللغة العربية معناها ومبناها ١٦٨/١.
(٦٢) عوض حمد القوزي، المصطلح النحوى نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجرى، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١ه-١٩٨١م، ص ٥٣.
(٦٣) شرح التسهيل لابن مالك ٩/١. والحديث صحيح في: النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، ٢٣/٩.
(٦٤) " فالاسمُ كلمةٌ يُسْنَدُ ما لمعناها إلى نفسِها أو نظيرِها " شرح التسهيل لابن مالك ٩/١.

(٦٥) التذييل والتكميل ٤٥/١.

(٦٦) توضيح المقاصد ٢٨٧/١.

(٦٧) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م ، ص ٥٤.

(٦٨) دلائل الإعجاز ص ٥٣.

(٦٩) الكتاب ٢٣/١.

(٧٠) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، اللمع في العربية، المحقق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، ص ٢٦، ٢٧.

(٧١) شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/١.

(٧٢) د. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة، طبعة ٢٠٠٣، ص ٥٣.

(٧٣) ورد الحديث في صحيح مسلم، باب ذكر الدجال ٢٢٤٩/٤. وبلفظ" فَإِنْ أَدْرَكَنَّ وَاحِدًا" في: مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م، ٣١٣/٣٨.

(٧٤) البيت غير منسوب من الكامل، ومحل الشاهد في قوله " دامَنَّ " حيث دخلت فيه نون التأكيد وهو ماض ونون التوكيد من خواص الأمر والمضارع. ينظر: التذييل والتكميل ٨٥/١، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م، ١٤٣/١، وينظر: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م ،٢٩٠/١.

(٧٥) شرح التسهيل ١٤/١.

(٧٦) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٢٨٩/١.

(٧٧) التذييل والتكميل ٨٥/١.

(٧٨) الجني الداني ١٤٣/١، توضيح المقاصد ٢٩٠/١.

(٧٩) تمهيد القواعد ١٦٨/١.

(٨٠) بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م، ١٨٠/١.

(٨١) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ٩٣/٤.

(٨٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٤٤٤.

(٨٣) علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ ، ١٠٩/٣.

(٨٤) خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار

الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة الأولى ،١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ٣٠٠/١.
(٨٥) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، ٧٦٠/٢.
(٨٦) همع الهوامع ٤١٦/٢.
(٨٧) أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م، ٣١٥/٣.
(٨٨) أحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: ١٣٥١هـ)، شذا العرف في فن الصرف، المحقق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض ، ص ٤٤.
(٨٩) يقول عبد القاهر:" إذا حسن اللفظ جاز اجتماع الساكنين، وإنما امتنع منه النحويون لقلته في كلامهم وأنه على كل حال لا يخف كل الخفة" ينظر: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، سلسلة كتب التراث ١١٥، دار الرشيد للنشر العراق، ١٩٨٢م،١١٣٤/٢.
(٩٠) البيت للأعشى من بحر الخفيف، والمعنى: الرفد: بفتح الراء القدح الضخم ويكن بإراقته عن الموت وبكسر الراء العطاء، أسرى: جمع أسير. أقتال: جمع قتل وهو المقاتل والشجاع والقرن. وروي مكانه أقيال جمع قيل بفتح أوله وثانيه ومعناه الملك. والأعشى: يمدح صاحبه بالشجاعة وقتل الأعداء وأسر الملوك. وشاهده: وقوع الجملة الماضوية صفة للنكرة في قوله: ربّ رفد هرقته. ينظر: ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، شرح وتعليق الدكتور: محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز ، دون تاريخ، ص ١٣، التذييل والتكميل ١١٤/١،
(٩١) الحديث متواتر وجاء في عدد من الروايات منها:" نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَحْفَظُ لَهُ مِنْ سَامِعٍ ..." في: مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م، ٧/ ٢٢١.
(٩٢) شرح التسهيل ٣٢/١.
(٩٣) يذكر سيبويه أن "رب" معناها معنى "كم" الخبرية، ينظر: الكتاب ٢/ ١٥٦، ١٦١.
(٩٤) التذييل والتكميل ١١٤/١. همع الهوامع ٤٤/١.
(٩٥) تمهيد القواعد ٢٢٢/١.
(٩٦) المفصل في صنعة الإعراب ص ٢٣.
(٩٧) شرح المفصل لابن يعيش ٤٨٣/٤.
(٩٨) عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، ٥٧٣/٩.
(٩٩) أبو عُبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، غريب الحديث، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م، ٩٤/٣.
(١٠٠) غريب الحديث للقاسم بن سلام ٩٤/٣. وينظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (المتوفى: ٢٤٤هـ)، كتاب الألفاظ، المحقق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ٢٧٧/١.
(١٠١) أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري (المتوفى: ٣٢٨هـ)، الأضداد، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، ص٣٣٩. المخصص، باب الآنية للخمر وغيرها ١٩٩/٣.
(١٠٢) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد

التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، ٢٠٣٤/٤.

(١٠٣) سورة الحجر الآية ٢.

(١٠٤) صدر كل من الآيتين ٧١، ٧٣ في سورة الزمر.

(١٠٥) أول الآية ٤٤ سورة الأعراف.

(١٠٦) رضي الدين الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية، تحقيق د: يوسف حسن عمر ، ١٣٩٨ ه - ١٩٧٨ م ،جامعة قاريونس، ٢٩٥/٤.

(١٠٧) شرح الكافية الشافية صـ ١٦٣-١٦٥.

(١٠٨) البيت من البسيط ينسب للفرزدق قاله مع أبيات أخر في هجاء لأعرابي فضل جريرا عليه والأخطل في مجلس عبد الملك بن مروان وقبله:

يا أرغم الله أنفا أنت حامله يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل

ولم يذكر البيت في ديوان الفرزدق كما أشار أ د: عبد المنعم أحمد هريدي، وذُكر في: الخزانة ١٤/١، شرح التسهيل ٣٤/١، همع الهوامع ٨٥/١، الإنصاف ٥٢١/٢، شرح الألفية لابن عقيل١٣٧/١.

(١٠٩) علق الألباني على الحديث بقوله " شاذ بهذا اللفظ " ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض - المملكلة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م، ٢٦٤/٣.

(١١٠) أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، الكفاية في علم الرواية، تح: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة، صـ ١٨٣.

(١١١) الطمطمانية لغة بإبدال الألف واللام ميما، وذكر الأزهري (ت ٣٧٠هـ) من شواهد هذه اللغة "

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبنِي يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

البيت لِبُجير بن عَنَمة الطائي من المنسرح، ينظر: تهذيب اللغة ٤٤٨/١٥-٤٤٩. وغريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: ٢٢٤هـ)، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م، ١٩٤/٤، الأشموني ١٤١/١، الصحاح (س ل م) ١٩٥١/٥. وشرح شواهد الشافية ص٤٥١، ٤٥٢، وشرح المفصل ٤٥٠/١.

(١١٢) عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت: ٤٢٩هـ)، فقه اللغة وسر العربية، تح: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م، ٩١/١. (الطمطمانية) ...حمير مَا فِي كَلَامهم من لهجة مُنكرَة كقلبهم اللَّام فِي أدَاة التَّعْرِيف ... .

(١١٣) أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت: ٥٠٢هـ)، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ، ٩٧/١.

(١١٤) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص ٤٤٩.

(١١٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٢/٣. وذكر ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) في موضع آخر من كتاب النهاية "من زنى مم بكر، ومن زنى مم ثيب" أي من بكر ومن ثيب، فقلب النون ميما، أما مع بكر، فلأن النون إذا سكنت قبل الباء فإنها تقلب ميما في النطق، نحو عنبر وشنباء، وأما مع غير الباء، فإنها لغة يمانية، كما يبدلون الميم من لام التعريف". ٣٦٣/٤

(١١٦) أبوالفتح ناصر الدين بن عبد السيدبن علي بن المطرزي ( ت ٦١٠ هـ)، المغرب في ترتيب المعرب، مكتبة أسامة بن زيد – حلب، ط١ ، ١٩٧٩، تحقيق: محمود فاخوري وعبدالحميد مختار، ٤٥٣/٢.

(١١٧) علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦، ص٢٦١

(١١٨) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ١٧٧/١.

(١١٩)محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: ٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، ٤٥١/٤-٤٥٥.

(١٢٠) تاج العروس من جواهر القاموس ٢٣/١.

(١٢١) صبحي إبراهيم الصالح (ت: ١٤٠٧هـ)، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط١، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م، ص ٦٩.

(١٢٢) نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت: ٥٧٣هـ)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق د. حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني – د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، ٤٣١٥/٧.

(١٢٣) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة الكتاب، ط ٤ ١٤/٢،.

(١٢٤) إبراهيم محمد أبو سكين، دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة، صـ ١٥٦. عبد الله بن ناصر القرني، حركة حروف المضارعة ، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد ١١٩ - السنة ٣٥ - ١٤٢٣هـ، صـ ٤٨٤.

(١٢٥) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ، ٩٧/٢.

(١٢٦) أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الإمام النحوي الكبير، وابن جني ينقل عنه كثيرا، لأنه أستاذه، توفي سنة ٣٧٧هـ. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٤٦هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ، ٣٠٨/١.

(١٢٧) شرح شافية ابن الحاجب ٤٥١/٤.

(١٢٨) الخصائص ١٤/٢. المزهر ٢٠٤/١.

(١٢٩) الاقتراح ١٨٦. المزهر ٢٠٤/١.

(١٣٠) التصريح بمضمون التوضيح ٤٨٥/١.

(١٣١) يقصد بيت بُجير بن عَنَمة ينظر الهامش ٥، ص ٢.

(١٣٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص٧١.

(١٣٣) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري صـ ٤٤٩. عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م، صـ ٢٧٦. شرح الرضي على الكافية ، ٢٤٠/٣.

(١٣٤) الجنى الداني في حروف المعاني صـ١٣٨.

(١٣٥) شرح الرضي على الكافية ٢٤١/٣.

(١٣٦) أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، ص ١٧٥.

(١٣٧) كتاب سيبويه ٢/ ٤٣٠

(١٣٨) رمضان عبد التواب (ت: ١٤٢٢هـ)، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ،صـ٤٢.

(١٣٩) غريب الحديث ٤/ ١١، وانظر كذلك: الفائق الزمخشري ٣/ ٩١.

(١٤٠) بحوث ومقالات في اللغة صـ ٢٣٠.

(١٤١) بحوث ومقالات في اللغة صـ ٢٦٤.

(١٤٢) أنيس فريحة، اللهجات وأسلوب دراستها، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، صـ ٧.

(١٤٣) بَلِيٌّ: قبيلة من العَرَب من قضاعة ينْسب إلَيْهَا بلوي. ينظر: جمهرة اللغة ٣٨١/١. ولسان العرب ٣٥٧/١.

(١٤٤) محمود فهمي حجازى، علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص٢٧٣.

(١٤٥) يقول عبد القاهر:" إذا حسن اللفظ جاز اجتماع الساكنين، وإنما امتنع منه النحويون لقلته في كلامهم وأنه على كل حال لا يخف كل الخفة" ينظر: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، سلسلة كتب التراث ١١٥، دار الرشيد للنشر العراق، ١٩٨٢م،١١٣٤/٢.

(١٤٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٢٠٣٤/٤.